

٢٠٠٨ - ٥٥٢ - ٥٥٨٣١

النهار

الأحد ٣١ آب ٢٠٠٨ - السنة ٧٦ - العدد ٢٣٤٥٨

"سوليد": إدراج قضية المختفين على طاولة الحوار الوطني

عقدت لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين "سوليد" مؤتمراً صحفياً في حديقة جبران خليل جبران - رياض الصلح لمناسبة اليوم العالمي للمختفين، جددت فيه مطالبها بتشكيل لجنة وطنية مستقلة وفقاً للمعايير الدولية، وبإدراج قضية ضحايا الإخفاء القسري في لبنان وما وراء الحدود على طاولة الحوار الوطني المزمع عقدها برئاسة الرئيس ميشال سليمان.

وشددت على أهمية أن تضم اللجنة الوطنية ممثلين لعائلات الضحايا، الجمعيات الأهلية العاملة على قضية الإخفاء القسري، قضاة معروفون بالاستقلالية والنزاهة، مجلس النواب، الحكومة، المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال والتي تتلزم الحيادية وتمتلك الخبرات اللازمة كالصليب الأحمر الدولي. وتعمل هذه اللجنة على حل قضية المختفين قسراً في لبنان وخارج الحدود، من لبنانيين وغير لبنانيين مقيمين على الأراضي اللبنانية، بما يؤمن الإفراج الفوري عن الأحياء، أينما كانوا، والإعلان عن من أصبحوا في عدد الموتى، بما يضمن لهؤلاء جميعاً حقوقهم الإنسانية وحقوق عائلاتهم المعترف بها دولياً بغض النظر عن جنسياتهم وعن جنسيات المرتكبين.

وطالبت "سوليد" "باعتراض المعايير الدولية لتحديد أماكن المقابر الجماعية على كل الأراضي اللبنانية ولنشرها وفقاً لهذه المعايير. وعلى هذه اللجنة أن تتشريع قاعدة معلومات للحمض النووي من خلال إجراء فحوص لجميع أهالي المختفين قسرياً، كما عليها أن تسارع إلى وضع برنامج متكملاً لتعويض الضرر المعنوي والمادي الذي لحق بضحايا جرائم الإخفاء القسري وعائلاتهم. وستفوض اللجنة صلاحيات واسعة لإجراء التحقيقات الجدية، ويجب أن تكون لديها صلاحيات تخلوها الحصول على المعلومات من مراكز المخابرات والأمن وجميع المؤسسات التي يتضمن أرشيفها معلومات عن الأشخاص المختفين قسرياً وعن أماكن المقابر الجماعية، كذلك السعي إلى الحصول على المعلومات من قادة وأفراد الميليشيات السابقة ومن يعتقد أنهم قاموا بتسلیم معتقلين لبنانيين إلى الأجهزة السورية والإسرائيلية. وينبغي على هذه اللجنة مواكبة الأسر المعنية وإعلامها بالتقدم الذي تتحقق في عملها وبالنتائج التي تتوصل إليها وجعل هذه المعلومات علنية بمتناول الرأي العام.

وأذ دعت إلى "تفعيل المناقشة وحضور السياسيين على اجتراح السبل لمعالجة هذه القضية في شكل شامل وعادل وشفاف ونهائي"، حضرت على "الاعتراف الرسمي بفشل اللجنة القضائية المشتركة السورية .. اللبنانية بعد ثلاث سنوات من العمل، وبالتالي تكون مهماتها قد انتقلت مباشرة إلى اللجنة الوطنية المستقلة الآتـ ذكرـها، الـامرـ الـذـيـ يـسـتـوجـبـ الشـروعـ بـتـشكـيلـهاـ بـالـسـرـعـةـ الـلاـزـمةـ".

كما طالبت باتخاذ "ما يلزم من إجراءات لانضمام لبنان إلى المعاهدة الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة لحماية الأشخاص من الإخفاء القسري، والعمل الفوري على تعديل القوانين اللبنانية لتوافق مع بنود هذه المعاهدة"، متنمية على وسائل الإعلام والاعلاميين كافة "التعامل مع هذا الموضوع بجدية ودقة وموضوعية، بعيداً من التسييس".

أرشـدةـ إـرـدـ عـدـمـ الـوـهـرـعـيـةـ لـجـرـةـ الـكـبـلـ - الـكـارـهـ مـيـ الـمـعـرـ

سـولـيدـ دـلـيـلـ